كتاب جديد من إصدارات جامعة قطر

ضمانات الحبس الاحتياطي وبدائله في القانون القطري

الدوحة - الشرق

صدر مؤخرا عن جامعة قطر مؤلف قانون مرجعي للدكتور بشير سعد زغلول، الأستاذ المساعد بكلية القانون، تحت عنوان "ضمانات الحبس الاحتياطي وبدائله في القانون القطري — دراسة مقارنة". وهو عبارة عن دراسة تحليلية نقدية لقواعد الحبس الاحتياطي في القانون القطري مقارنة بالقانون المصري في ضوء التعديلات التي أدخلت على القانون الأخير وهو مؤلف في 300 صفحة ويحتوي على مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة وتوصيات. تناولت المقدمة أهمية الموضوع وبيان النصوص الدستورية والعالمية المتصلة بالموضوع.

وعرض المؤلف في الفصل التمهيدي لماهية الحبس الاحتياطي ببيان تعريفه وتحديد طبيعته القانونية، ثم التمييز بينه وبين بعض الإجراءات الجنائية التي تشتبه معه من ناحية مساسها بالحرية الشخصية للمتهم، مثل الاستيقاف والتحفظ على الأشخاص والقبض عليهم. وفي الفصل الأول شرح للشروط الموضوعية لإصدار أمر الحبس الاحتياطي من حيث بيان الجريمة التي يجوز بمناسبة ارتكابها اللجوء لحبس المتهم احتياطيا، ومن حيث ضرورة توافر دلائل كافية على نسبة الجريمة للمنهم. أما الفصل الثاني فيتناول الشروط الإجرائية لإصدار أمر الحبس الاحتياطي من حيث ضرورة استجواب المتهم قبل الأمر بحبسه احتياطيا، وضرورة اشتمال أمر الحبس على بيانات معينة نص عليها القانون. ويتناول الفصل الثالث ما قد يتوافر من صفة معينة في المتهم تحول ولو مؤقتا دون إصدار أمر بحبسه احتياطيا. ومن ذلك كون المتهم طفلا، أو كونه صحفيا أو كونه متمتعا بحصانة قانونية؛ كالحصانة القضائية أو الحصانة البرلمانية أو الحصانة الدبلوماسية. وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات التي يضعها المؤلف أمام السلطة التشريعية حال التفكير في تعديل قواعد الحبس الاحتياطي للموازنة بين حماية الحرية الشخصية من ناحية وبين المحافظة على مصلحة التحقيق وحسن سير الإجراءات بهدف تحقيق العدالة الجنائية في المجتمع.